

مشروع معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ القوائم المالية المستقلة

هدف المعيار

١- يهدف هذا المعيار إلى شرح متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات فى شركات تابعة أو مشروعات مشتركة أو شركات شقيقة فى القوائم المالية المستقلة للمنشأة .

نطاق المعيار

٢- يطبق هذا المعيار فى المحاسبة عن الاستثمارات فى كل من الشركات التابعة والمنشآت التى تخضع لسيطرة مشتركة والشركات الشقيقة عندما تختار المنشأة أن تعرض قوائم مالية مستقلة أو عندما تلزمها القوانين واللوائح المحلية بإعداد تلك القوائم .

٣- هذا المعيار لا يحدد المنشآت التى عليها أعداد قوائم مالية مستقلة، إنما يسرى عندما تعد المنشأة قوائم مالية مستقلة تتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

تعريفات

٤- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها :
القوائم المالية المجمعة: هى القوائم المالية لمجموعة تعرض فيها الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية للشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت لكيان اقتصادى واحد .

القوائم المالية المستقلة: هى تلك القوائم المعروضة بمعرفة منشأة والتى يمكن بعد الأخذ فى الاعتبار متطلبات هذا المعيار أن تختار فيها المنشأة المحاسبة عن استثماراتها فى منشأتها التابعة أو مشروعاتها المشتركة أو شركاتها الشقيقة إما بالتكلفة أو طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية أو استخدام طريقة حقوق الملكية الموضحة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) "الاستثمارات فى شركات شقيقة" .

٥- تم تعريف المصطلحات التالية فى الملحق أ من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"، وفى الملحق (أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة وفى الفقرة رقم "٣" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) "الاستثمارات فى شركات شقيقة" :
الشركة الشقيقة.

السيطرة على المنشأة المستثمر فيها.

طريقة حقوق الملكية.

المجموعة.

المنشأة الاستثمارية.

السيطرة المشتركة.

المشروع المشترك.

المشارك فى مشروع مشترك.

الشركة الأم.

النفوذ المؤثر.

الشركة التابعة.

٦- القوائم المالية المستقلة هى قوائم معدة ومعرضة بالإضافة إلى القوائم المالية المجمعة. أو بالإضافة إلى القوائم المالية للمنشأة المستثمرة التى ليست لها استثمارات فى شركات تابعة ولكن لها استثمارات فى شركات شقيقة أو مشروعات مشتركة تحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، وفقاً لمتطلبات المعيار المصرى رقم (١٨)، بخلاف الظروف المحددة فى الفقرتين أرقام "٨" و "أ٨".

٧- القوائم المالية المعدة بمعرفة منشأة لا تمتلك شركة تابعة أو شقيقة أو حصة ملكية فى مشروع مشترك بصفتها طرف مشارك فى مشروع مشترك، هى ليست قوائم مالية مستقلة .

٨- عندما تكون الشركة الأم معفاة من عرض قوائم مالية مجمعة بموجب الفقرة "٤" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" أو من تطبيق الفقرة "١٧" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) الخاص بتطبيق طريقة حقوق الملكية، فعليها أن تعرض قوائم مالية مستقلة على أنها القوائم المالية الوحيدة لها.

٨- تعرض المنشأة الاستثمارية القوائم المالية المستقلة على أنها القوائم المالية الوحيدة لها عندما تكون مطالبة طول الفترة الحالية وجميع فترات المقارنة المعروضة بتطبيق الاستثناء من التجميع لجميع شركاتها التابعة وفقاً للفقرة رقم "٣١" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) .

إعداد القوائم المالية المستقلة

٩- تعد القوائم المالية المستقلة بتطبيق كافة معايير المحاسبة المصرية ذات الصلة باستثناء ما جاء فى فقرة "١٠".

١٠- عندما تعد المنشأة قوائم مالية مستقلة فيتعين عليها أن تقوم بالمحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة وفى منشآت تخضع لسيطرة مشتركة وفى شركات شقيقة إما :

(أ) بالتكلفة.

أو (ب) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية".
أو (ج) باستخدام طريقة حقوق الملكية كما هى موضحة فى معيار محاسبة مصرى رقم (١٨) "الاستثمارات فى شركات شقيقة".

على المنشأة أن تقوم بتطبيق نفس المعالجة المحاسبية على كل فئة من الاستثمارات. وإذا ما بوبت المنشأة الاستثمارات "المثبتة، بالتكلفة" أو باستخدام طريقة حقوق الملكية كأصول محتفظ بها بغرض البيع أو التوزيع (أو ضمن "مجموعة أصول جارى التخلص منها" محتفظ بها بغرض البيع) وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فعلى المنشأة أن تقوم بالمحاسبة، عن تلك الاستثمارات من تاريخ ذلك التويب طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢). أما الاستثمارات التى يتم المحاسبة عنها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) فلن يتغير قياسها فى مثل تلك الحالات .

١١- إذا اختارت المنشأة - تطبيقاً للفقرة "١٨" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) - أن تقيس استثماراتها فى شركة شقيقة أو فى مشروع مشترك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) فعليها أن تقيس أيضاً هذه الاستثمارات بنفس الطريقة فى القوائم المالية المستقلة.

١١أ- إذا كانت الشركة الأم مطالبة وفقاً للفقرة "٣١" من المعيار المصرى رقم (٤٢)، بأن تقيس استثمارها فى شركة تابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمعيار محاسبة مصرى رقم (٤٧)، فيجب عليها أيضاً أن تحاسب عن استثمارها فى الشركة التابعة بالطريقة نفسها فى قوائمها المالية المستقلة.

١١ب- عندما تتوقف الشركة الأم عن كونها منشأة استثمارية أو عندما تصبح منشأة استثمارية، يجب عليها أن تحاسب عن التغيير ابتداءً من التاريخ الذى حدث فيه
تغير وضعها، كما يلى :

(أ) عندما تتوقف الشركة عن كونها منشأة استثمارية، يجب عليها المحاسبة عن الاستثمارات فى الشركة التابعة وفقاً للفقرة "١٠" من هذا المعيار، ويجب أن يكون تاريخ التغيير فى الوضع هو التاريخ الافتراضى للاستحواذ. ويجب أن تعبر القيمة العادلة للشركة التابعة فى هذا التاريخ الافتراضى للاستحواذ عن المقابل المفترض المحول، عند المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً للفقرة "١٠".

(ب) عندما تصبح الشركة منشأة استثمارية، يجب عليها أن تحاسب عن الاستثمارات فى الشركة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار المصرى رقم (٤٧)، ويجب إثبات الفرق بين المبلغ الدفترى السابق للشركة التابعة وقيمتها العادلة فى تاريخ تغيير وضع الشركة المستثمرة على أنه مكسب أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر، ويجب معالجة المبلغ التراكمى لأى مكسب أو خسارة مثبت سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة، كما لو أن المنشأة الاستثمارية قد استبعدت تلك الشركة التابعة فى تاريخ تغيير وضعها.

١٢- على المنشأة أن تعترف بتوزيعات الأرباح عن استثماراتها في شركة تابعة أو منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة أو شركة شقيقة ضمن الأرباح أو الخسائر في قوائمها المالية المستقلة وذلك عندما يصدر لها الحق في استلام التوزيعات، ويتم إثبات توزيعات الأرباح ضمن الربح أو الخسارة ما لم تختار المنشأة استخدام طريقة حقوق الملكية، ففي هذه الحالة يتم إثبات توزيعات الأرباح على أنها تخفيض للمبلغ الدفترى للاستثمار.

١٣- عندما تقوم شركة أم بإعادة هيكلتها بتأسيس منشأة جديدة كشركة أم للأصلية بأسلوب يستوفي الشروط الواردة أدناه :

(أ) أن تحصل الشركة الأم الجديدة على سيطرة على الشركة الأم الأصلية عن طريق إصدار أدوات حقوق ملكية بالمبادلة مع أدوات حقوق الملكية القائمة للشركة الأم الأصلية.

(ب) أن تكون الأصول والالتزامات للمجموعة الجديدة هي نفسها الأصول والالتزامات للمجموعة الأصلية قبل وبعد إعادة الهيكلة مباشرة .

(ج) أن يكون لملاك الشركة الأم الأصلية قبل إعادة الهيكلة نفس الحصص المطلقة والنسبية في صافي أصول المجموعة الأصلية والمجموعة الجديدة قبل وبعد إعادة الهيكلة مباشرة.

وعندما تقوم الشركة الأم الجديدة في قوائمها المالية المستقلة بالمحاسبة عن استثمارها في الشركة الأم الأصلية طبقاً للفقرة "١٠" أ في هذه الحالة على الشركة الأم الجديدة أن تقيس تكلفة هذا الاستثمار بالقيمة الدفترية لنصيبها في بنود حقوق الملكية التي تظهر في القوائم المالية المستقلة للشركة الأم الأصلية في تاريخ إعادة الهيكلة.

١٤- وبالمثل فقد تقوم منشأة (ليست شركة أم) بتأسيس منشأة جديدة كشركة أم للمنشأة الأصلية بأسلوب يستوفي الشروط الواردة في فقرة "١٣"، وتطبق المتطلبات الواردة بالفقرة "١٣" بنفس الدرجة على تلك الحالات من إعادة الهيكلة. وفي مثل تلك الحالات تحل عبارة "المنشأة الأصلية محل عبارات "الشركة الأم الأصلية والمجموعة الأصلية".

الإفصاح

١٥- على المنشأة تطبيق كافة معايير المحاسبة المصرية ذات العلاقة عندما تفصح فى القوائم المالية المستقلة ، بما فى ذلك المتطلبات الواردة فى الفقرتين "١٦" ، "١٧".

١٦- عندما تختار شركة أم طبقاً للفقرة "٤" : (أ) "من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) - ألا تعد قوائم مالية مجمعة وان تكتفى بإعداد قوائم مالية مستقلة فينبغى أن تفصح تلك القوائم المالية المستقلة عما يلي :

(أ) حقيقة أن القوائم المالية هى قوائم مالية مستقلة، وأن المنشأة قد استخدمت شروط الإعفاء من إعداد قوائم مالية مجمعة، واسم المنشأة التى صدرت لها قوائم مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام وتتماشى مع معايير المحاسبة المصرية والدولة التى أسست بها تلك المنشأة أو يقع فيها محل إقامتها، والعنوان الذى يمكن الحصول منه على القوائم المالية المجمعة المتاحة للاستخدام العام.

و (ب) بيان بالاستثمارات الهامة المملوكة للمنشأة فى شركات تابعة وفى منشآت تخضع لسيطرة مشتركة وفى شركات شقيقة يتضمن :

- ١- اسم كل شركة من تلك الشركات.
 - ٢- الدولة التى أسست بها أو التى يقع بها محل إقامتها.
 - ٣- نسبة حصة المنشأة فى ملكية كل شركة ونسبة حقوق التصويت التى تحوزها (إذا كانت الأخيرة تختلف عن نسبة حصة الملكية).
- و(ج) بيان بالطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات التى وردت ضمن (ب) أعلاه .

١٦- عندما تعد المنشأة الاستثمارية التى هى شركة أم (بخلاف الشركة الأم المشمولة فى الفقرة "١٦") قوائم مالية مستقلة، على أنها قوائمها المالية الوحيدة، وفقاً للفقرة "٨"، فإن المنشأة الاستثمارية يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة، ويجب على المنشأة الاستثمارية أيضاً أن تعرض الإفصاحات المتعلقة بالمنشأة الاستثمارية المطلوبة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى" .

١٧- عندما تقوم شركة أم (بخلاف الشركة الأم التى تم ذكرها فى الفقرتين "١٦" و"١٦أ") أو شركة مستثمرة لديها سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة المستثمر فيها، بإعداد قوائم مالية مستقلة فينبغى على الشركة الأم أو الشركة المستثمرة أن تحدد القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٢) أو (٤٣) أو (١٨).
وينبغى على الشركة الأم أو الشركة المستثمرة الإفصاح فى قوائمهم المالية المستقلة أيضاً عما يلى :

(أ) حقيقة أن القوائم هى قوائم مالية مستقلة .
(ب) بيان بالاستثمارات الهامة المملوكة للمنشأة فى شركات تابعة أو فى منشآت تخضع لسيطرة مشتركة أو فى شركات شقيقة، تتضمن :

- ١- اسم كل شركة من تلك الشركات .
- ٢- الدولة التى أسست بها أو التى يقع بها محل إقامتها.
- ٣- نسبة حصة المنشأة فى ملكية كل شركة ونسبة حقوق التصويت التى تحوزها (إذا كانت الأخيرة تختلف عن نسبة حصة الملكية).
- و(ج) بيان الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات التى وردت ضمن (ب) أعلاه.

تاريخ السريان والقواعد الانتقالية

١٨- تم تعديل الفقرات "٤ و ٥ و"٦" و"٧" و"١٠" و"١٢" ، بإضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية فى المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة.

ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات من بداية فترات التقارير السنوية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٤ ، ويسمح بالتطبيق المبكر، و إذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك.

١٩- يجب على المنشأة أن تطبق التعديلات الواردة فى الفقرات السابقة بأثر رجعى وفقاً للمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء" مع إثبات الأثر التراكمى لتطبيق طريقة حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر المرحلة فى بداية الفترة المالية التى تقوم فيها المنشأة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة، ذلك إلى أقرب فترة مالية ممكنة دون تحمل تكلفة أو وقت غير مبررة.